مراجعات أبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) اللغوية على الزمخشري من خلال البحر المحيط
– مراجعات في الأسماء نموذجا –

الباحث: هشام ميري
أستاذ زائر بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال
المغرب

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيّبا مباركا فيه، ملء السماوات والأرض وما بينهما، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيّد الأنام محمد بن عبد الله، خاتم الأنبياء وعلى آله وصحبه الأطهار رضوان الله عليهم أجمعين.

العلم أشرف مقامات العبودية، خاصة إذا كان متعلّقاً بكتاب الله تعالى وسنة نبيّه – صلّى الله عليه وسلم – فتحقيقُ العبودية لله ربِّ العالمين، غاية الإنسان في هذه الدنيا التي عليها مناط التكليف، وعليها تدور رحى الرسالات السماوية كلها، وعلم التفسير من أجَلِّ العلوم وأنفعها وأشرفها لتعلقه بكلام المنَّان الرحمن؛ ولما كان الأمر كذلك، انْبَرى علماء الإسلام في شتى الأقطار وعلى مرِّ العصور لتدارس كلام ربِّ العالمين فأفْنوا أعمارهم، ونذروا حياتهم خدمة للكتاب المبين، فاستخرجوا دُرَرَه، واقتنصوا شوارده، ونهلوا من معينه، وارتشفوا من جنانه العذبة، فتركوا لنا تراثًا نافعًا من التفاسير العظيمة التي لا غنى لأيّ طالب علم عنها، وكان من بين هؤلاء العلماء الأفذاذ الإمام محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) صاحب التفسير المشهور: (تفسير البحر المحيط)، الذي يعتبر من أجلِّ كتب التفسير وأرفعها وأنفعها، وقد نال إعجاب العلماء وتفضيل الفضلاء، وذلك لما فيه من الآراء الجليلة في علوم كثيرة كالنحو واللغة والفقه والبلاغة والصرف والقراءات؛ وقد نظم الإمام الصفدي قصيدة طويلة مدح فيها أبا حيان، بل جعله ثاني اثنين بعد سيبويه في علم النحو، يقول:

هَذِي الْعُلُومُ بَدَتْ مِنْ سِيبَوَيْهِ كَمَا * قَالُوا وَفِيكَ انْتَهَتْ يَا ثَانِيَ اثْنَيْنِ**[1].

ووصفه ابن الوكيل بملك النحاة قائلا:

قَالُوا أَبُو حَيَّانَ غَيْرُ مُدَافِعٍ * مَلِكُ النُّحَاةِ فَقُلْتُ بِالْإِجْمَاعِ** [2].

وهذا ليس كثيرًا على عالمٍ كأبي حيَّان، الذي ذاع صيته في علم النحو، وفَهِم علوم اللغة وأحسن توظيفها لتفسير القرآن الكريم، وفتح أبواب التأويل، لأنه لم يتحيَّز لأي مذهب، وخدم كتاب الله لسنوات طويلة من عمره.

كثيرًا ما سمعنا عن أبي حيان: المفسر والنحوي، ولم نسمع عن أبي حيان الناقد، علما أن صفة النقد تليق به، و تنطبق عليه من خلال ما انطوى عليه (البحر المحيط) من آراء وجهود نقدية جريئة، كشفت مكانة أبي حيان العلمية بصفته مفسّرا بارزًا وناقدًا فاحصًا ومناقشًا للآراء التي ينقلها، رادًّا هذا الوجه لعلَّة الخطأ، وذاك لعلَّة الضعف، وآخر لعلَّة الابتعاد عن القواعد النحوية، متخيّرًا من الأوجه أسلمها ومن الترجيحات أجودها، فاستحق اسم الناقد؛ لأنه ناقش ووافق وخالف وأضاف وأبدع وهو يستدرك على الزمخشري في تفسير الكتاب العزيز الذي يعتبر مصدر البيان والفصاحة، أنزله الله بلسان عربي مبين، وكانت العربية طريقا لمعرفة معانيه وتَدَبُّر آياته، وقد كانت الحاجة ماسَّة إلى اتِّخاذ النحو إلى جانب علوم أخرى وسائل وذرائع للكشف عن مقاصد القرآن الدلالية التي تضمنتها تراكيبه، واستقامت به معانيه، فالله سبحانه حفظ القرآن الكريم بحفظ لغته، فبسط كل العلوم بما فيها علم النحو خدمة للغة القرآن، فسخَّر له رجالًا تَتَبَّعُوا أصوله، ودوَّنُوا قواعده. فأشرف ما

صرفت إليه الهمم، وأعظم ما جال فيه الفكر وكُتِب به القلم؛ وأفضل ما اغتنم به الوقت والزمن كتابُ الله تعالى، إذ هو منبع كل علم وحكمة، ومربع كل هدى ورحمة، لا تنقضي عجائبه، يجد فيه كلّ باحث مأموله، فهو حجةُ الحجج ومصدرُ المصادر، مَنِ استمسك به فقد علقت يده بحبل متين، ومن سلك سبيله فقد سار على طريق قويم، وهدي إلى صراط مستقيم.

إن لهذا الموضوع أهمية الموضوع بالغة، تكمن في ارتباطه بكتاب الله عزَّ وجلَّ، فالنص القرآني بسمو عباراته وعمق معانيه وترابط ألفاظه، قد فتح آفاق المعنى، فالغاية هي فهم معانيه ودقائقه، وهو هدف سام جعلنا نتعلَّق به؛ ولما كان كتابُ الله عز وجل بهذهِ المنزلة، آثرنا أن نَتَّجه نحوه لنستمطر من فرائده وأسراره، ونستروح من درر كوامنه وأغواره، وعقدنا العزم لتحقيق الرجاء بهذا المقال الذي اخترنا له عنوانا: "**مراجعات أبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) اللغوية على الزمخشري من خلال البحر المحيط – الأسماء أنموذجا –**"

هذه المراجعات في جوهرها هي نقود توجه بها أبو حيان مستدركا على الزمخشري، وهي نقود بينت جانبا من منهج صاحب البحر المحيط، وإماطة القناع عن بعض ذخائر تفسيره ونفائسه، وتَكَشُّف جهود أبي حيان – أحد أبرز علماء الغرب الإسلامي – التفسيرية والنقدية من خلال علم النحو، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۚ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا، إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة البقرة، الآية 147]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ [سورة الصافات، الآية 61].

أولا، مراجعات أبي حيان النحوية على الزمخشري:

1/ استدراكات على الأسماء:

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ, قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ, وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[3].

الشاهد في الآية الكريمة ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾، فالذي أتاه الله الملك هو النمرود صاحب الصرح ببابل؛ جاء في جامع البيان "**أنَّ الذي حاج إبراهيم في ربه كان ملكا يقال له نمرود، وهو أول جبَّار تجبَّر في الأرض، وهو صاحب الصرح ببابل**"[4]. هذا الملك الْمُتَجَبِّر هو من تحدَّى سيدنا ابراهيم عليه السلام بالقول ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾، فما كان من سيّدنا إبراهيم الخليل إلَّا أن تحدَّاه بأنَّ الله ليس حاكم قوْمٍ في رقعة جغرافية من الأرض، إنَّما هو مُصَرِّف هذا الكون كلِّه، ومن ربوبيته هذه للكون أنه ربُّ الناس جميعا، فتحدَّاه إبراهيم – عليه السلام – بالمعجز اللامادي، وردَّ عليه بأدب المناظرة، فأعرض عن مجادلته مذكرا إيَّاه أن الله يأتي بالشمس من المشرق، وداعيا إيَّاه أن يأتي بها من المغرب، فكأنَّ سهمًا من السماء نزل على النمرود فأخرسه، ووضعه في تَحَيِّر لا غالب بعده إلَّا ربّ السماوات والأرض.

بعد تقديم هذا التفسير المقتضب، نتناول الآية: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ من زاوية استدراك أبي حيان على الزمخشري، وندقِّق النظر لِنَصل بإذن الله تعالى إلى خلاصة ذات مَزِيَّة وفائدة؛ فقد أجاز الزمخشري في هذه الآية أن يكون المصدر المؤول من (أن والفعل أتاه) منصوبا على وجهَيْن، الأول على المفعول لأجله، والثاني على الظرفية، وفي التخريج الثاني قدَّر بمحذوف (وقت)، أي (وقت أن أتاه الله الملك)، وهذا التخريج الثاني عارضه أبو حيان بقوله: "**أجاز الزمخشري أن يكون التقدير (حاجَّ وقت أن أتاه الله الملك) فإن عنى أن ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك على أن فيه بعدًا من جهة أن المحاجة لم تقع وقت أن أتاه الله الملك إلا أن يَتَجَوَّز في الوقت فلا يحمل ما يقتضيه الظاهر من أنه وقت ابتداء إيتاء الله الملك له؛ ألا ترى أن إيتاء الله الملك إيَّاه سابق على المحاجة [...] لأن النحويين نَصُّوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرح بلفظه**"[5].

يفهم من كلام أبي حيان أن النصب على الظرفية ممكن؛ لكن بشرط أن يكون على نية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو في حالة الاستثناء الآتية، قال عند قوله تعالى: "﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾([6]) [...] **وهذا**

استثناء مُتَّصل ولا حاجة إلى دعوى الانقطاع فيه كما ذهب بعضهم وهو استثناء من ظرف زمان عام أو من علَّة كأنه قيل: (ولا تعضلوهن في وقت من الأوقات إلا وقت أن يأتين أو لا تعضلوهن لعلَّة من العلل إلا أَنْ يأتين"[7]؛ وقد عاب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة([8]) على أبي حيان هذه المواقف المترددة، واصفًا إيَّاه بالمضطرب في أقواله، لكن المتأمل في كلام أبي حيان، يجده واضحًا، خاصَّة عندما أقرَّ بالظرفية، فقد أقرَّها بوضوح لا غبار عليها وهي: جواز الظرفية إن كان على نية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وفي حالة الاستثناء، واستشهد بالآية 19 من سورة النساء؛ وفيما عدا الحالتَيْن لا يجوز أن يأتي المصدر المؤول ظرفا.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۞ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ, فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَكِين، فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ، إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون﴾[9].

الشاهد في الآية الكريمة ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾، اجتمع جمع القِلَّة ﴿أَيَّامًا﴾ مع جمع المؤنث السالم ﴿مَّعْدُودَاتٍ﴾، ولم يقل (أَيَّامًا مَعْدُودَةً)، حتى يتناسب الجمعان في القِلَّة، ولو قال (مَعْدُودَةً)، مفردة لدلَّت على الكثرة، لأن الوصف المفرد أكثر عددًا من الوصف الجمع، والآيتان تتحدثان عن أحكام الصيام، فالمريض والمسافر لا يصومان في حالَيْ المرض والسفر؛ لما في ذلك من المشقَّة عليهما، بل يفطران ويقضيان بعد ذلك من أيَّام أُخَر إذا "**حصلت الراحة**"[10]. قال البغوي: "**وقيل المراد من قوله** ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾، **شهر رمضان**"[11]، وهو تأويلُ القرطبي نفسُهُ: "**والأيام المعدودات: شهر رمضان**"[12]، وقيل: "**صوم ثلاثة أيام من كل شهر**"[13]؛ وهذا ما كان يفعل المسلمون قبل أن يفرض عليهم شهر رمضان.

بعد معرفة القصد الشرعي من الشاهد النحوي ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾، لابد أن نقف عند رأي كلّ من العالمَيْن الجليلَيْن أبي حيَّان والزمخشري؛ حيث اختار الزمخشري وجه انتصاب ﴿أَيَّامًا﴾ على الظرفية، "**كقولك نويت الخروج يوم الجمعة**"[14]؛ وهذا رأي أيَّده الزجاج، ورفضه أبو حيان([15])، مُسْتَدْرِكًا عليه بقوله: "**وهذا لا يجوز، لأن تصوموا صلة لأن، وقد فصلت بين معمول الصلة وبينها بالخبر هو** ﴿خَيْرٌ﴾، **لِ** ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ **في موضع مبتدأ؛ أيْ وصيامكم خير لكم، ولو قلت: أن يضرب زيدًا شديد، وأن تضرب شديد زيدًا لَمْ يَجُزْ**"[16]. وتبعه القيسي([17])، والأشموني([18])، والبيضاوي([19])، والسمين الحلبي([20])، والألوسي([21])، وقدَّر بعضهم فعلا مناسبًا تقديره (تصوموا) لنصب ﴿أَيَّامًا﴾([22]). وتابع أبو حيان استدراكه على الزمخشري بقوله: "**أما النصب على الظرف فإنه محل للفعل، والكتابة ليست واقعة في الأيام، ولكن متعلقها هو الواقع في الأيام، فلو قال الإنسان لولده وكان وُلِدَ يوم الجمعة: سرَّني ولادتك يوم الجمعة، لم يكن أن يكون يوم الجمعة معمولا لِ (سرَّني)، لأن السرور يستحيل أن يكون يوم الجمعة، إذ ليس بمحل للسرور الذي أسنده إلى نفسه، وأما النصب على المفعول اتِّساعا فإن ذلك مبني على جواز وقوعه ظرفًا لِ (كُتِبَ)، وقد بيَّنا أن ذلك خطأ**"[23]. واعتبر الفرَّاء أن (كُتِبَ) من الأفعال التي تنصب مفعولَيْن، فرفع الأوَّل وهو (الصيام) نائبا عن الفاعل، و﴿أَيَّامًا﴾ مفعولا به، يقول: "**نصبت على أن كل ما لم تسمّ فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت واحدا ونصبت الآخر كما تقول: (أُعْطِيَ عبدُ اللهِ المالَ)**"[24]. وإعراب الفرَّاء هو إعراب الأخفش نفسِهِ الذي يرى أن المعنى: "**كُتِبَ الصيام أيَّامًا، شغلت الفعل بالصيام، وصارت الأيَّام كأنَّك ذكرت من فعل بها**"[25]؛ وردَّ عليهما الزجاج هذا الإعراب، وذكر أنَّه لا شيء، قال: "**لأن الأيام هاهنا معلقة بالصيام، وعبد الله والمال مفعولان لأعطى، فَلَكَ أن تقيم أيُّهما شئت مقام الفاعل، وليس في هذا إلا نصب الأيام بالصيام**"[26]، فظاهر كلامه أنَّ ﴿أَيَّامًا﴾ مفعول به للمصدر (الصيَّام)، وله رأي آخر هو: أن تكون "﴿أَيَّامًا﴾ **منصوبة على الظرف، كأنه قال: كُتِبَ عليكم الصيام في هذه الأيام أيَّامًا**"[27].

وتخريج الفرَّاء والأخفش من جعل ﴿أَيَّامًا﴾ مفعولا به، رفضه النحاس، واعتبره غير جائز؛ لأن "**فيه فصلًا بين أجزاء الصلة (الصيام) و**﴿أَيَّامًا﴾ **بقوله:** ﴿كَمَا كُتِبَ...﴾"[28]. فرأي الفرَّاء ومعه الأخفش في نظر النحاس بعيد، فلا قياس بين فعل (كتب) الذي يتعدَّى إلى مفعول واحد، وبين (أعطى) الذي ينصب مفعولَيْن.

وذهب أبو حيان في انتصاب ﴿ أَيَّامًا﴾ بفعل محذوف دلَّ عليه المصدر المذكور، تقديره: صوموا أيامًا معدوداتٍ، وخطَّأ ما ذهب إليه الزمخشري من نصب ﴿أَيَّامًا﴾ على الظرفية، لأن "**الظرف محل للفعل، والكتابة ليست واقعة في الأيام، لكن متعلقها – الصيام– هو الواقع في الأيام**"[29]، وردَّ عليه بأنه يكفي للظرفية، ظرفية المتعلق كما في: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَالأَرْضِ﴾([30]) و"**بأن معنى (كُتِبَ) (فُرِضَ)، وفرضية الصيام واقعة في الأيام**"[31]. وتجوز الوجوه التي ذهب إليها الفرَّاء([32]) والأخفش([33]) من أنه مفعول ثان لِ (كُتِبَ)، على ما ذهب إليه الطبري وأبو حيان وغيرهما مِنْ نصبه بفعل مضمر مُقدَّر، لأن ما لا يحتاج لتأويل مقدَّم على ما يحتاج. وفرضية النصب على إضمار الفعل قال بها الطبري: "**ونصب ﴿أَيَّامًا﴾ بمضمر من الفعل**"[34].

والراجح عندنا رأي أبي حيان مِنْ انتصاب ﴿أَيَّامًا﴾ بفعل محذوف دلَّ عليه المصدر المذكور، تقديره: صوموا أيَّامًا معدوداتٍ؛ أما ما ذهب إليه الزمخشري من نصب ﴿أَيَّامًا﴾ على الظرفية فبعيد عن المعنى وعن الصناعة النحوية، فالظرف محل للفعل، والكتابة ليست واقعة في الأيام، لكن مُتَعَلِّقة بالصيام.

قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ، ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[35].

الشاهد هنا ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ فسَّرها ابن كثير – رحمه الله – بالإحياء من العدم، قال: "﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ **أي: قد كنتم عدمًا فأخرجكم إلى الوجود، كما قال تعالى:** ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۞ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَّا يُوقِنُونَ﴾([36])، **وقال:** ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾([37])، **والآيات في هذا كثيرة [...] وقال الضَحَّاك عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله:** ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾([38])، **قال: كنتم ترابا قبل أن يخلقكم، فهذه ميتة، ثم أحياكم فخلقكم فهذه حياة، ثم يميتكم فترجعون إلى القبور، فهذه ميتة أخرى، ثم يبعثكم يوم القيامة فهذه حياة أخرى. فهذه مَيْتَتَان وحَيَاتَان**"[39].

بعد هذا التقديم التفسيري للآية، لمعرفة القصد من قوله ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾، حيث برع ابن كثير – رحمه الله – في بيان المِيْتَة الثانية، فَبَيَّن أحوال الناس وهم في العدم قبل خلقهم من العدم أوَّلًا ومن قبورهم ثانيا، والحال هو ما ستوضحه المقاربة النحوية، وأوجه الخلاف بين الزمخشري وأبي حيان. فالشاهد في الآية: الواو في قوله تعالى ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾، فقد ذهب الزمخشري إلى أن الواو واو الحال رغم أنها لم تقترن بِـ (قَدْ)، وهذا رأي الكوفيين والأخفش، أمَّا أبو حيان فَلَهُ ترجيح مُخَالف، يقول: "**ونحن نقول إنَّهُ على إضمار (قد) كما ذهب إليه أكثر الناس، أي وقد كنتم أمواتا فأحياكم، والجملة الحالية عندنا فعلية، وأما أن نتكلَّف ونجعل تلك الجملة اسمية حتى نفرَّ من إضمار (قَدْ) فلا نذهب إلى ذلك**"[40]؛ إنَّ ترجيح أبي حيان هو نفسه رأي وترجيح النحاة البصريين([41]) الذين اشترطوا في جملة الحال الْمُصَدَّرَة بفعل ماض مُثبت أن تقترن بِـ (قَدْ) ظاهرة أو مقدَّرة؛ والزمخشري لم يقدِّر (قَدْ) قبل الفعل الماضي ﴿وَكُنتُمْ﴾ فتكلَّف وتعسَّف، "**الواو في قوله** ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ **للحال، فإن قلتَ: كيف يصحُّ أن يكون حالا وهو ماضٍ ولا يقال (جئت وقام الأمير)؛ ولكن قد قام إلَّا أن يضمر (قَدْ)؟ قلتُ: لم تدخل الواو على** ﴿كُنتُمْ﴾ **وحده ولكن على جملة قوله:** ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ **إلى** ﴿تُرْجَعُونَ﴾"[42]؛ يُفْهَم من كلام الزمخشري أن واو الحال في قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ لم تدخل على كنتم وحده، ولكن دخلت على الجمل الفعلية كُلِّها التي في قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ، ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، ولم يكتف بهذا فحسب، بل تأوَّل هذه الجمل الفعلية بجملة اسمية، حتى تكون واو الحال داخلة على جملة اسمية فلا يحتاج إلى تقدير (قد)، قال: "**كأنه قيل كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتا نطفًا في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء ثم يميتكم بعد هذه الحياة، ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم**"[43]؛ يفهم من كلام الزمخشري عدم تقدير (قَدْ) قبل الفعل الماضي، وهو تخريج اعتبره أبو حيان متكلَّف، إلَّا أن رجحان التقدير أقرب للمنطق النحوي من عدم تقديره.

وفي اعتقادنا أن الأسلم للقاعدة النحوية، تقدير (قَدْ) قبل الفعل الماضي تجنبًا للتكلُّف، لأن منطق التكلف لا يجوز في الترجيح النحوي.

قال تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[44].

الشاهد في الآية الكريمة ﴿فِسْقًا﴾؛ أي ما ذبح المشركون، يقول السيد قطب – رحمه الله – : "**أو إلا أن يكون** ﴿فِسْقًا﴾، **يعني بذلك: أو إلا أن يكون مذبوحًا ذَبَحَهُ ذابحٌ من المشركين من عَبَدَة الأوثان لصنمه وآلهته، فذكر اسم وثنه، فإن ذلك الذبح فسقٌ نهى الله عنه وحرّمه، ونهى من آمن به عن أكل ما ذبح كذلك، لأنه ميتة**"[45].

فهل ﴿فِسْقًا﴾ معطوفة على المنصوب قبله (لحمَ خنزير)؟ أم مفعول له قُدِّمَ على عامله (أُهِلَّ)؟ ويكون التقدير في الوجه الثاني، كما قال الزمخشري: "**ويجوز أن يكون مفعولا له من أُهِلَّ لغير الله به فسقًا**"[46]. وهذا هو الوجه الثاني الذي أجازه الزمخشري، وهو موضع خلاف؛ أما الوجه الأوّل: ﴿فِسْقًا﴾، معطوف على المنصوب قبله، الذي أجازه فلا ضَيْر، فقد وافقه أبو حيان ومعه جماعة من النحاة كالأنباري([47])، والزجاج([48])، واستدرك صاحب البحر المحيط على الزمخشري في تخريج المفعول له، بقوله: "**وهذا إعراب مُتَكلّف جدًّا وتركيب على الإعراب خارج عن الفصاحة وغير جائز في قراءة**([49]) **من قرأ** ﴿إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ **بالرفع، فيبقى الضمير فيه (به) ليس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يتكلَّف محذوف حتى يعود الضمير عليه، فيكون التقدير أو شيء أُهِلَّ لغير الله به؛ لأن مثل هذا لا يجوز إلاَّ في ضرورة الشعر**"[50].

الوجهَ الثاني الذي أجازه الزمخشري حين أعرب ﴿فِسْقًا﴾ مفعول له قدِّم على عامله ﴿أُهِلَّ﴾، والفعل ﴿أُهِلَّ﴾ معطوف على ﴿يَكُونَ﴾ لم يقبل به أبو حيان واعتبره بعيدًا عن قواعد النحو، لأن الأصل أن يعطف على السابق لا على اللاحق.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[51].

اختلف أهل التأويل في صفة (ذكر القوم آباءهم)، الذين أمرَهم الله أن يجعلوا ذكرهم إياه ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، واستقر الرأي على عادات الجاهلية وافتخارها بآبائها، ومع الوضع الجديد – دخول الإسلام – صار الشُّكر والتعظيم لله الواحد الأوحد، حيث "**كان العرب يوم النحر حين يفرغون يتفاخرون بفعال آبائهم، فأمروا بذكر الله عزَّ وجلَّ مكان ذلك**"[52]. فأراد الله سبحانه أن ينهي هذا التفاخر بالآباء والأجداد، ليجعل التفاخر ذاتيا من صنع الحاضر، لا فخرا من صنع العظام التي في القبور.

فالشاهد هنا ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، هل ﴿ذِكْرًا﴾ تمييز وقع بعد اسم التفضيل ﴿أَشَدَّ﴾؟ أم معطوفًا على آبائكم؟ أم منصوبًا بإضمار فعل الكون؟ لمعرفة أرجح التخريجات، لابد من سرد بعض أقوال النحاة، فالزمخشري يعرب ﴿ذِكْرًا﴾ "**معطوفًا على الضمير المجرور بالمصدر**"([53])؛ بمعنى: أو أشدّ ذكرا من آبائكم، على أن ذكرا من الفعل المذكور؛ واستدرك عليه أبو حيان قائلًا: "**أنك إذا عطفت أشد على آبائكم كان التقدير: أو قوما أشد ذكرا من آبائكم، فكان القوم مذكورين، لأنه جاء بعد أفعل الذي هو صفة للقوم، ومعنى قوله: من آبائكم أي من ذكركم لآبائكم**"[54]. يتَّضح أن رأي الزمخشري لم يقبل به أبو حيان الذي أعرب ﴿ذِكْرًا﴾ تمييزا، لأنها وردت بعد اسم التفضيل ﴿أَشَدَّ﴾، وهذا الرأي عزَّزه صاحب التبيان بقوله: ﴿ذِكْرًا﴾: **تمييز، وهو في موضع مشكل وذلك أن أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها، كقولك: ذكرك أشد ذكر، ووجهك أحسن وجه؛ أي أشد الأذكار أحسن الوجه**"[55].

والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه (أفعل) لا سببه، والذي يقوّي تخريج التمييز، قول صاحب شرح الكافية: "**هو أشجع الناس من رجل، وهما خير الناس من اثنين، كما تقول: حسبك بزيد رجلا ومن رجل، قال الله تعالى:** ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾([56]) **انتصب حافظا على التمييز؛ أي خير من حافظ، فهو والجر سواء، نحو خير حافظٍ وخير حافظًا، فهو حافظ في الوجهَيْن**"[57]؛ وانتصاب ﴿ذِكْرًا﴾ على التمييز قال به ابن كثير – رحمه الله – "**ولهذا كان انتصاب قوله:** ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ **على التمييز، تقديره كذكركم آباءكم أو أشدّ منه ذكرًا**"[58]. ومثل ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ قوله تعالى: ﴿كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾([59]) وقوله: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾([60]).

فالأسلم عندنا رأي أبي حيان من نصب ﴿ذِكْرًا﴾ على التمييز، لأنها وردت بعد اسم التفضيل ﴿أَشَدَّ﴾، أما تخريج الزمخشري القائل بالإضافة، فلا يستقيم هنا حسب استدراك أبي حيان، لأن أفعل تضاف إلى ما بعدها نحو: فضل الله أحسن الرجالِ، وأحسن رجلٍ، وإن لم يكن من جنس ما قبلها وجب نصبه، نحو: جاد الله أحسن وجهًا. فلما جاء ﴿ذِكْرًا﴾ منصوبًا بعد ﴿أَشَدَّ﴾ كان لابدَّ من إعرابها على التمييز بعد فعل التفضيل الذي هو وصف في المعنى.

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ، حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[61].

في الآية الكريمة تنبيه للمسلمين، وما ينبغي القيام به تُجاه الوصية وذوي الحقوق، وابتدأت الآية بفعل ﴿كُتِبَ﴾، وهو الفعل نفسه الذي ابْتُدِئَ به في الآية 182 من سورة البقرة، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾([62])، فجعل فريضة الصوم في كفَّة، وعدم ظلم ذوي الحقوق فيما يرثونه في كفَّة مماثلة، فأتى بِـ (إذا حضر) ولم يقل (إن حضر)، لأن (إذا) تستعمل فيما هو كثير وواجب، أما (إن) فغالبا ما تستعمل للقلَّة وعدم تحقُّق الأمر، و(إنْ) و(إذَا) فصَّل فيهما ابن هشام([63]) في المغني؛ فما دلالة قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ﴾([64]) بِـ (إذَا)، وليس بِـ (إنْ)؟ ولم عرفت الحسنة ولم تنكر؟، و﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾([65]) بِـ (إنْ)، وليس بِـ (إذا)؟ ولم جاءت ﴿سَيِّئَةٌ﴾ نكرة ولم تعرف؟ الجواب يكون من جنس الحسنة والسيئة؛ لأن الحسنة وقوعها كالواجب لكثرته واتِّساعه، وأمَّا السيئة فلا تقع إلا في الندرة ولا يقع إلَّا شيء منها، فوقوع الحسنة راجح، ووقوع السيئة مرجوح لكونه نادراً. وقد سمعت الشيخ الشعراوي – رحمه الله – في إحدى محاضراته، وهو يتحدَّث عن تعريف الحسنة وتنكير السيئة، فتعريف الحسنة وذكرها مع أداة التحقيق (إذا) لكثرة وقوعها، وتنكير السيئة وأتى بها مع حرف الشك (إنْ) لندرتها؛ والحال أن استعمال (إذا) في الآية موطن الشاهد أنسب مع مقام الموت الذي ينتظر الوصي وهو يحتضر، فلا ريب في تحقق الموت الذي ينتظر، فكان استعمال (إذَا) الراجحة الوقوع أنسب من (إنْ) غير المرجوحة الوقوع؛ فلا يصحّ أن تقول: (إنْ غَرُبَتِ الشَّمْسُ أَزُرْكَ)؛ لأن غروب الشمس مؤكد كالموت المؤكد الذي ينتظر الموصي.

والفعل (حضر) أكثر مناسبة لسياق الآية من أي فعل آخر، كَ (جَاءَ أَوْ أَتَى...) ودلالة استعمال الفعل (حضر) في الآية فيه دلالة القرب الشديد، وشدَّة القرب ظاهرة في الآية، فالموقف موقف احتضار، حيث الموت وكل ذوي القربى أقرب لهذا الموصي الذي يحتضر ويقترب من الموت المؤكد، والقرب كذلك عُبِّر عنه بتقديم المفعول (أحدكم) على الفاعل (الموت) اهتمامًا بالموصي حتى يقدم وصيته وبعدها يتحقَّق الموت.

والإمام الطبري – رحمه الله – قرّب الآية من حيث اللغة والمعنى بقوله: "﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ **فُرِض عليكم، أيها المؤمنون الوصية،** ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾، **والخير: المال،** ﴿لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ **الذين لا يرثونه،** ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: **وهو ما أذن الله فيه وأجازه في الوصية ممَّا لم يتجاوز الثلث، ولم يتعمَّد الموصي ظُلم ورثته،** ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾: **يعني بذلك: فرض عليكم هذا وأوجبه، وجعله حقًّا واجبا على من اتَّقى الله فأطاعه أن يعمل به** [...] **فإنْ هو فرَّط في ذلك فلمْ يُوصِ لهم، أيكون مضيِّعًا فرضًا يخْرَج بتضييعه؟**[...] **فأعلم أنَّه قد كتبه علينا وفرَضَه**"[66].

بعد هذا الاستهلال الجامع لتفسير الآية، حيث استعمل فيه فعل (حضر) دون غيره بين أن ﴿حَقًّا﴾ بمعنى الفرض والواجب على المسلمين، وأن المفرِّط في الوصية كأنه ترك فرضًا من الفرائض الخمس؛ لنأتي على الشاهد النحوي، وبالتدقيق في ﴿حَقًّا﴾، بَيْنَ مَنِ اعتبرها مصدرا مؤكدا، ومَنْ جعلها في موضع صفة، وهذا رأي أبي حيان، قال: "**انتصب** ﴿حَقًّا﴾ **على أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة، أي: حقَّ ذلك** ﴿حَقًّا﴾، **قاله ابن عطية**([67]) **والزمخشري**([68])، **وهذا تأباه القواعد النحوية؛ لأن ظاهر قوله:** ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ **أن يتعلق (على) بِـ** ﴿حَقًّا﴾، **أو يكون في موضع الصفة له، وكلا التقديرَيْن يخرجه عن التأكيد، أما تعلُّقُهُ به فلأنَّ المصدر المؤكد لا يعمل، وإنما يعمل المصدر الذي ينحل بحرف مصدري والفعل أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل، وذلك مطَّرد في الأمر والاستفهام على خلاف في هذا الأخير على ما تقرر في علم النحو، وأما جعله صفة لِـ** ﴿حَقًّا﴾؛ **أَيْ: حقًّا كائنا على المتقين، فذلك يخرجه عن التأكيد، لأنه إذ ذاك يتخصص**

بالصفة [...] والأولى عندي أن يكون مصدرا من معنى كتب؛ لأن معنى كُتِبَت الوصيةُ؛ أي: وجبت وحقَّت، فانتصابه على أنه مصدر على غير الصَّدر كقولهم: (قعدتُ جلوسًا)"[69].

اِسْتِدْرَاكُ أبي حيان على الزمخشري، نابع من مخالفة الزمخشري للقواعد النحوية، لأن إعراب ﴿حَقًّا﴾ مصدرا مؤكدا ترفضه القواعد، فالجار والمجرور ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ إما أن يتعلَّق بالمصدر وإمَّا أن يكون في موضع الصفة له، والأمران معا لا علاقة لهما بالتأكيد، فالمصدر المؤكد لا يعمل وأمَّا الوصف فَيُخرِجه عن التأكيد. إن حُجَّة أبي حيان في هذا التخريج نابعة من المصدر المؤكد الذي لا ينحلُّ بحرف مصدري وفعل، وإنما يعمل المصدر الذي ينحل بحرف مصدري وفعل، أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل؛ وما يُعَزِّز هذا الرأي، تقدير ابن يعيش في شرح المفصل: "**وإنما يعمل من المصادر ما كان مقدرا بأن والفعل قولك: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا) وتقديره: (أن ضرب زيدٌ عمرًا)، فأما إذا كان مؤكدا لفعله أو عاملا فيه الفعل الذي أخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل؛ لأنه لا يقدر بأن والفعل نحو قولك: (ضربتُ زيدًا ضربًا والضربَ الشَّديد)؛ لأنه لا يحسن أن تقول فيه: (ضربت زيدًا أن ضربت زيدًا)، فأما قولهم في الأمر (ضربًا زيدًا) فكثير من النحويين يقولون العامل في (زيد) ضربًا، والذي عليه المحققون أن العامل فيه الفعل الذي نصب المصدر وتقديره: (اضربْ ضربًا زيدًا) ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملا في (زيد) لنيابته عن الفعل لا بحكم أنه مصدر**"[70].

فإعراب ﴿حَقًّا﴾ على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف لا يجوز في اعتقادنا، وإنما الرأي الأقرب ما ذهب إليه أبو حيان وعزَّزه ابن يعيش، أي: أن المصدر من معنى كتب، وكتب كوجب وحقَّ، وكأنَّ التقدير: (كُتِبَتِ الوصيَّةُ حقًّا)، تماما كما لو قلنا: (وقفتُ قيامًا)، أو (قعدتُ جلوسًا)، وهو المثال الذي استشهد به أبو حيان في استدراكه على الزمخشري في مسألة ﴿حَقًّا﴾.

خلاصة:

لَمْ يكن أبو حيان في بحره جامعًا ومُفَسِّرًا فحسب، بل كان ناقدًا فاحصًا يناقش الآراء التي ينقلها على الزمخشري ويدلي برأيه فيما ينقل، فيردّ هذا الوجه لأنه خطأ، مثل قوله: "(فإنه نزَّلَه) ليس هذا جواب الشرط [...] وهو **خطأ** لما ذكرناه"[71]، أو ضعيف كقوله: "وهذا **ضعيف**، إذ ليس من مواضع إضمار الفعل"[72]، وآخر لأنَّه لا يجوز، كقوله: "وهذا الذي ذكره **لا يجوز**، لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي"[73]، أو متكلِّف، كقوله: "وهذا إعراب **متكلِّف جدًّا** وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة وغير جائز"[74]، ونوع غير صحيح، كقوله: "أجاز نصبه على المفعول به **ليس بصحيح**"[75].

وأهم الخلاصات التي توصلنا إليها تكمن في:

– إخلاص أبي حيان للقراءات والدفاع عنها، بل اتَّخذها دليلًا على ترجيح ما يحتمله النص؛ فاختلاف القراءات في نصوص كثيرة يدلُّ على تعدد أوجه الإعراب بما يقتضي تنوع معاني التركيب، ويُيَسِّر فهم النص ويؤكد قُوَّة أحد الأوجه.

– تأثر أبو حيان بمنهج المفسِّرين، فجاء تحليله في علمَيْ النحو والقراءات وهو يستدرك على الزمخشري منبثقًا من النص القرآني، فبنى كثيرًا من الآراء التي تقوم على مقتضى بناء السياق التركيبي، غايته الوصول إلى المعنى والصنعة النحوية، وهي جميعا تناسب طبيعة بناء النظم القرآني.

– تَخَيُّر أبي حيان أحسن الترجيحات وأجودها، ومن الأوجه أسلمها، فكلام الله ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، كما قال أبو حيان: "**لا نسلك فيه إلَّا الحمل على أحسن الوجوه**"[76].

الهوامش:

[1]– أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: عمرو محمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ – 2009م، ص 207.

[2]– المرجع نفسه، ص 206.

[3]– سورة البقرة، الآية 257.

[4]– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، المجلد 3، ص 26.

[5]– البحر المحيط، ج 2، ص 287.

[6]– سورة النساء، الآية 19.

[7]– البحر المحيط، ج 3، ص 203.

[8]– دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، القسم الأول، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، 1392هـ – 1972م، ج 1، ص 204.

[9]– سورة البقرة، الآيتان 182– 183.

[10]– تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الإمام السعدي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن معلا اللّويحق، طبعة دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1422هـ – 2002م، المجلد 2، ص 84.

[11]– معالم التنزيل، الإمام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وأخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميريَّة، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض. 1409هـ – 1989م، المجلد 2، ص 196.

[12]– الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: الشيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ – 2003م، ج 3، ص 127.

[13]– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، المجلد 3، ص 157.

[14]– الكشاف، ج 1، ص 251.

[15]– البحر المحيط، ج 2، ص 37.

[16]– المرجع نفسه، ص 195.

[17]– مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1408هـ – 1988م، ج 1، ص – ص 120 – 121.

[18]– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، أبو الحسن نور الدين الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1375هـ – 1955م، ج 2، ص 213.

[19]– أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بِـ (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، دار صادر، بيروت، لبنان، ج 1، ص 460.

[20]– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ – 1986م، ج 1، ص 460.

[21]– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 2، ص 57.

[22]– التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1396هـ – 1976م، ج 1، ص 114/ شرح الأشموني، ج 2، ص 213/ البحر المحيط، ج 2، ص 37/ روح المعاني، ج 2، ص 57.

[23]– البحر المحيط، ج 1، ص 112.

[24]– معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1980م، ج 1، ص 112.

[25]– معاني القرآن، الأخفش، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م ، ج 1، 158.

[26]– معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م، الزجاج، ج 1، ص 218.

[27]– المرجع نفسه.

[28]– إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1405هـ، ج 1، ص 284.

[29]– البحر المحيط، ج 1، ص 38.

[30]– سورة التغابن، الآية 4.

[31]– روح المعاني، ج 2، ص 57.

[32]– معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 112.

[33]– معاني القرآن، الأخفش، ج 1، ص 158.

[34]– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، المجلد 3، ص 156.

[35]– سورة البقرة، الآية 27.

[36]– سورة الطور، الآيتان 34 – 35.

[37]– سورة الإنسان، الآية 1.

[38]– سورة غافر، الآية 10.

[39]– تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء عماد الدين، المشهور بِـ (ابن كثير)، تحقيق سامي بن محمد السَّلَامَة، دار طيبة، الطبعة الثانية، 1420هـ – 1999م، المجلد 1، ص 212.

[40]– البحر المحيط، ج 1، ص 130.

[41]– الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة، 1380هـ – 1961م ، ج 1، ص 252.

[42]– الكشاف، ج 1، ص 269.

[43]– المرجع نفسه.

[44]– سورة الأنعام، الآية 146.

[45]– في ظلال القرآن، السيد قطب، طبعة جديدة منقحة تنشر للمرة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، المجلد 3، الطبعة الشرعية الثانية والثلاثون، 1423هـ – 2003م، ج 8، ص 1225.

[46]– الكشاف، الزمخشري، ج 2، ص 58.

[47]– البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: د طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفي السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1400هـ – 1980م، ج 1، ص 347.

[48]– معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 2، ص 300.

[49]– هذه قراءة ابن عامر (ميتةٌ) بالرفع/ ينظر: القراءات السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ، ص 272.

[50]– البحر المحيط، ج 4، ص 243.

[51]– سورة البقرة، الآية 199.

[52]– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، المجلد 3، ص 538.

[53]– هذا الترجيح للزمخشري كما جاء في البحر المحيط، ج 2، ص 306.

[54]– البحر المحيط، ج 2، ص 307.

[55]– التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص 53.

[56]– سورة يوسف، الآية 64.

[57]– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402هـ – 1982م، ج 2، ص 73.

[58]– تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، المجلد 1، ص 557.

[59]– سورة البقرة، الآية 73.

[60]– سورة النساء، الآية 76.

[61]– سورة البقرة، الآية 179.

[62]– سورة البقرة، الآية 182.

[63]– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام جمال الدين المصري الأنصاري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب، اسطنبول، تركيا، الطبعة الثانية، 1439هـ – 2018م، ص – ص 51 – 52 – 53 و131 – 132.

[64]– سورة الأعراف، الآية 130.

[65]– سورة النساء، الآية 77.

[66]– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، المجلد 2، ص – ص 120 – 121.

[67]– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، الدوحة، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م، ج 1، ص 504.

[68]– الكشاف، ج 1، ص 334.

[69]– البحر المحيط، ج 2، ص – ص 21 – 22.

[70]– شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ج 6، ص 59.

[71]– البحر المحيط، ج 1، ص – ص 319 – 320.

[72]– المرجع نفسه، ج 2، ص 245.

[73]– المرجع نفسه، ج 2، ص 405.

[74]– المرجع نفسه، ج 4، ص 243.

[75]– المرجع نفسه، ج 1، ص 394.

[76]– البحر المحيط، ج 1، ص 159.